

الوطن

طباعة إغلاق

القائم بأعمال منظمة العمل الدولية في الكويت تحفظ على قانون العمل الحالي ووصفه بـ «القديم» ثابت الهارون: الكويتي في القطاع الخاص يفتقد الحماية والأمن الوظيفي



حاورته نورا جنات:

كثيرا ما حملت لنا الاخبار في الأشهر والسنوات الماضية انتقادات وجهتها جهات ومنظمات دولية لبعض القوانين المحلية، وقانون العمل في القطاع الاهلي كان احد هذه القوانين التي حظيت بانتقادات عديدة، هذا القانون الذي اوصل دولة الكويت يوما الى القائمة السوداء في منظمة العمل الدولية بسبب ما احتواه من مواد مجحفة في حقوق العمالة الوافدة.. الا ان الواقع يشير اليوم ونحن نتطرق للعمالة الوطنية في القطاع الخاص ان هذا الاجحاف يطالها ايضا، فالقانون قديم جدا وبعد ان اصبحت العمالة الوطنية تشكل نسبة لا يستهان بها في القطاع الخاص وضع الكثير من مواد هذا القانون تحت المجهر وفي حديثنا مع ثابت ابراهيم الهارون وهو القائم بأعمال مكتب منظمة العمل الدولية في الكويت، قصدنا حديثنا على ما يمسه العمالة الوطنية في القانون الحالي، رغم تحفظه وتشديده على ان المنظمة لا تفرق بين عامل وطني وغير وطني وتحدث لنا الهارون عن تعاون المنظمة مع وزارة الشؤون في شأن ابداء وجهة النظر بمشروع القانون الجديد المدرجة على جدول اعمال المجلس، واوضح لنا عن مضمون الدراسة الوطنية الخاصة بدولة الكويت التي تجريها المنظمة حول شروط «العمل اللائق»، وتطرق الهارون ايضا الى تحفظات المنظمة حيال بعض ما رآته غير مناسب في قانون العمل فيما يتعلق بالعمالة الوطنية.

تقديم المشورة

- بداية: وعن منظمة العمل الدولية يحدثنا ثابت الهارون قائلا:

منظمة العمل الدولية هي اقدم منظمة بالعالم وهي احدى وكالات الامم المتحدة المتخصصة وقد انشئت في العام ١٩١٩ وتتمتع المنظمة بخصوصية مختلفة عن بقية المنظمات التابعة للامم المتحدة، فهي تمثل ٣ اطراف اذ تقدم خبراتها ومشورتها للحكومات ولأصحاب الاعمال والعمال ايضا وتساعدهم على مواجهة ما يكتنف اعمالهم من صعوبات وتحديات ومنذ انشاء المنظمة، تقوم بعقد مؤتمرات سنوية وتصدر اتفاقيات ملزمة للدول الموقعة عليها اخيرا كان هناك اعلان شمل اتفاقيات اساسية للمنظمة تتعلق بظروف وشروط تحسين بيئة العمل.

ويضيف الهارون قائلا: نقدم المشورة للحكومات فيما يتعلق بمواضيع شتى، منها قانون العمل، موضوع الكفالة وخدم المنازل كما تهتم المنظمة باصحاب الاعمال وبالعمال من خلال الاتفاقية رقم ٨٧ التي تحمي العمال من تعسف ارباب العمل وتحترم حق التنظيم النقابي في اي دولة كانت.

أطراف ثلاثة

وعن علاقة المنظمة بدولة الكويت يقول الهارون:

مشاريعنا مع الكويت متزنة وواقعية تحاول ان تعالج بعض المشاكل التي يعاني منها المجتمع الكويتي فيما يدخل ضمن اختصاص المنظمة، واعتقد ان منظمة العمل الدولية قدمت الكثير من المساهمات لدولة الكويت باطرافها الثلاثة، ونظرا لاهمية الكويت وكونها من اوائل الدول التي انضمت للمنظمة وكونها دولة تحترم الحريات العمالية والنقابية إلى حد كبير فقد تم افتتاح مكتب خاص للمنظمة في دولة الكويت وهو امر لا يحدث بالضرورة مع اي دولة لان هناك مكتبا اقليميا في بيروت، لكن الكويت كما قلت لها صفة وميزة خاصة فالكويت الدولة الوحيدة في المنظمة الخليجية التي كان لها السبق في احتضان المنظمات النقابية العمالية ومن ثم بدأت بعدها بقية دول الخليج تحذو ذلك الحذو في تأسيس النقابات العمالية.

١/٤ منذ متى افتتح مكتب المنظمة في دولة الكويت؟

- مكتب المنظمة في الكويت افتتح في عام ١٩٧٢.

١/٤ من هم «العمال» الذين تعنى بهم منظمة العمل الدولية؟

- جميع العمال بلا استثناء سواء كانوا من الجنسية الوطنية او من العمالة الوافدة في كل القطاعات الحكومية والخاصة والقطاع النفطي.

مشروع «العمل اللائق»

١/٤ ما طبيعة العلاقة بين مكتب المنظمة في الكويت والحكومة الكويتية.. وأصحاب الأعمال.. ما الذي تقدمونه لهم وما الذي يقدمونه لكم؟

- على مستوى وزارات الدولة، أهم وزارة نتعامل معها هي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فهي همزة الوصل بيننا وبين الحكومة، كما أن هذه الوزارة هي التي ترأس وفد الكويت في منظمة العمل الدولية وهي من يحاسب ويعرض عليها ماهية المشاكل والانتقادات

من قبل المنظمة، قدمنا الكثير من المشورة للوزارة فيما يتعلق بقانون العمل، ويمكنني القول بأن منظمة العمل الدولية لها دور كبير في مراجعة مشروع القانون الموجود حالياً على جدول مجلس الأمة وحتى التعديلات التي أجريت مسبقاً على القانون الموجود حالياً كان لمنظمة العمل الدولية دور كبير في ابداء الرأي بشأنها أيضاً قدمت المنظمة دراسة للوزارة حول إنهاء ملف الكفيل الشانك، والآن لدينا خطة طموحة نعمل عليها مع نخبة من القانونيين لتقديم مشروع كويتي للعمل اللائق، وهو مشروع يمثل رؤية منظمة العمل الدولية بالعمل.. وكيف يمكن ان يؤدي هذا العمل لتطور المجتمع اذا ما وضع في الاعتبار كافة بنود احترام حقوق الانسان وحفظ حقوقه العمالية والتشريعات المتعلقة بذلك، هو مشروع وطني خاص فقط بدولة الكويت يعكف فرع المنظمة بالكويت على اعداده.

نحن نسعى من خلال هذا المشروع الوطني للعمل اللائق الى عمل ما يخدم الكويت وسمعتها في المحافل الدولية وما هو كفيل بزيادة تطورها ونموها وجعلها دولة متطورة.

لا شيء ملزماً

¼ هل ستكون هذه الدراسة او هذا المشروع الوطني الكويتي للعمل اللائق والذي تعده منظمة العمل الدولية ملزماً للحكومة الكويتية؟ - لا الدراسات التي تقدمها المنظمة ليست ملزمة للدولة وهي تختلف عن الاتفاقيات التي تنضم لها الدول وتوقعها الدراسة الخاصة بالعمل اللائق وغيرها من الدراسات المعنية بالعمال وباصحاب العمل الهدف منها تقديم المشورة ولفت الانتباه لمواطن القصور والخلل حتى تنتبه لها الحكومة وتعمل على اصلاحها نحن نقدم عرضاً للمشكلة او القصور في هذه الدراسات ونعرض الحلول والحل الامثل كما يجب ان يكون من وجهة نظر منظمة العمل الدولية ونضع الدولة امام خيارين فاما ان تأخذ بالحلول التي نطرحها في الدراسات واما ان تبقى كما هي وتتخلف عن الركب فنحن في عصر العولمة وهذا قطار سريع اذا لم تكن الدولة مستعدة لان تركب في هذا القطار فسوف تتخلف، الخيار اذا للدولة اذا كان لديها الرغبة في ان تكون جنباً الى جنب مع الدول المتقدمة فهذا خيارها اما اذا اردت ان تبقى متخلفة فهذا هو خيار ايضا لكنه خيار ذو عواقب وخيمة يعرضها لانتقادات دولية بالاضافة لعواقب تنعكس على التطور والرقي والتقدم في البلاد.

مثالب وثغرات

¼ اذا ما تحدثنا عن قانون العمل الحسابي وفيما يتعلق بالعمالة الوطنية هل من انتقادات للمنظمة ومثالب رأت ضرورة تعديلها؟ - المنظمة لا تفرق بين عامل وطني وغير وطني هذا مبدأ المنظمة لكن بما اننا في المجتمع الكويتي فالمكتب يعطي اهتماماً خاصاً لما يواجه العمالة الوطنية في الكويت، ونحن نعتقد ان التنمية لا يمكن ان تحدث الا عبر هذه العمالة الوطنية واذا ما راجعنا قانون العمل الموجود حالياً بالفعل والمزمع اجراء تعديلات عليه من خلال المشروع المقدم للمجلس لوجدنا فيه العديد من المثالب والثغرات التي تمس العامل الوطني الكويتي، فاذا كان الكويتي اليوم مطالباً بالانخراط بالعمل بالقطاع الخاص، فلا بد بداية ان توفر لي الحماية او ما يسمى بالامن الوظيفي وهو ما يفقده القانون القديم الحالي، وهو ما يبرر اتجاه الكويتيين للقطاع الحكومي، وهذا لأن القانون لا يوفر لهم بداية هذا الامن الوظيفي في القطاع الخاص، المنظمة تحدثت عن ذلك وابدت رأيها مشيرة الى ضرورة ايجاد قانون يحمي هذه الفئة من العمالة الوطنية بحيث لا تتأثر العمالة الوطنية بحيث لا تتأثر او توضع في مشاكل اجتماعية او اقتصادية جراء عدم توافر هذه الحماية، المنظمة تمننت وابدت رغبتها للجهات المعنية في الدولة بأن تتم دراسة المشروع المقدم بشأن فيما يتعلق بهذه النقطة الخاصة بالامن الوظيفي للموظف الكويتي في القطاع الخاص.

القانون عاجز!

¼ هل القانون الموجود عاجز عن توفير الحماية والامن الوظيفي للموظف الكويتي؟ - طبعاً.. فالقانون صدر منذ اكثر من ٤٠ عاماً، وكان سوق العمل الكويتي محدوداً، يعمل به الكثير من العمالة الوافدة.. تغير الظروف وتغير البيئة يحتم تغيير هذا القانون، منذ سنوات طويلة مضت وذلك لضمان بيئة عمل افضل، وفيما يتعلق بالعمال الكويتي لا بد ان يضمن القانون مواداً تحمي العامل الكويتي وتحدد له حداً دنياً للراتب وما يكفل له المساواة بينه وبين من يعمل في القطاع الحكومي من حيث الامتيازات والاجازات والراتب وغيره، وفي مشروع القانون المعروض حالياً على مجلس الأمة جرى بالفعل معالجة الكثير من جوانب القصور التي اشارت اليها المنظمة ولكن ما زلنا نطمح للمزيد في الوقت الحالي لا يوجد ما يشجع الكويتي للعمل بالقطاع الخاص نظراً لتساوي القطاعين في النواحي المادي بل ربما ترجح كفة القطاع الحكومي على الخاص في كثير من الاحيان، نحن نطمح لتعديلات تضمن حق العامل الكويتي في عدم الفصل التعسفي وفي ساعات محدودة من العمل، وكل هذه التعديلات سنضمن بالفعل توجه قطاع كبير من العمالة الوطنية للقطاع الخاص.

¼ فيما يتعلق بساعات العمل للموظف الكويتي بالقطاع الخاص، هل لدى المنظمة اي ملاحظات بشأنها؟! - علاقات العمل وترتيب ساعات العمل كلها امور يفترض انها تنظم وترتب فيما بين اصحاب الاعمال ومن يمثل العمال في الكويت وهم النقابات. طبعاً هناك قانون دولي يحدد ساعات العمل بمعدل ٨ ساعات يومياً، لكن في القطاع الخاص هناك معايير اخرى تختلف من عمل لآخر.. فهناك من يعمل ٤ ساعات وتكون انتاجيته اضعاف هذا الرقم.. بالتالي المهم هو ماذا ينتج هذا الموظف مع ذلك فإن هذا لا ينفي الحاجة لاعادة النظر في قواعد واضحة وثابتة ومحددة لحقوق وواجبات الموظف في ساعات العمل والاجر وغير ذلك من أمور.

¼ لكن نقابات العمل لم تستطع ان تغير شيئاً من واقع بعض الاعمال التي يضطر موظفوها للعمل اكثر من ٨ ساعات دون أي اجر اضافي خصوصاً في قطاع البنوك مثلاً؟

- القانون فعلاً لا يوجد فيه تحديد أو رقابة على عدد ساعات العمل، وهذا من ضمن المثالب، ولكن المنظمة تنظر الى هذا الموضوع ايضا من واقع ان الكويت دولة حديثة الاستقلال وقياساً على ذلك فان خطواتها في مجال سن التشريعات ومواكبة التطورات تعد جيدة الى حد ما مع هذا نحن نطمح الى تعديلات تحدد اكثر كل هذه التفاصيل واعتقد انه بعد توقيع دولة الكويت اخيراً على اتفاقية المفاوضات الجماعية، التي تلزم صاحب العمل اياً كان «حكومة أو قطاع خاص» ان يقوم باتصال مباشر مع المؤسسات العمالية

«النقابات» وان يتفاوض معهم بشأن مطالبهم العمالية ومصادقة دولة الكويت على هذه الاتفاقية قبل نحو ٣ أشهر ستنعكس ايجابا على واقع العامل الوطني في القطاع الخاص لان تفعيل هذه الاتفاقية سيلزم المؤسسات بعدم تجاهل مطالب النقابات المعبرة عن منتمياها واحد أهم هذه المطالب هي ساعات العمل.

ويضيف الهارون مشددا: اؤكد لك بأن المنظمة تنظر بقلق شديد وانا ايضا يحدونني القلق الشديد من عدم تفعيل هذه الاتفاقية، فالكويت صادقت على هذه الاتفاقية إلا أن الواقع يشير الى عدم تفعيلها ويحزنني القول ان هذا سيكون مأخذاً عليها من قبل المنظمة ما لم تلمس اي تفعيل لهذه الاتفاقية.

سنحاسب دولياً!

1/4 وماذا لو لم تفعل دولة الكويت هذه الاتفاقية ولم تتمكن النقابات بالتالي من التفاوض مع اصحاب الأعمال بشأن تحديد ساعات العمل والاجازات وخلافه؟!
- بكل تأكيد الدولة التي لا تفعل اتفاقية صادقت عليها ستحاسب دوليا لان التفعيل امر مهم، قد توضع بالقائمة السوداء او توجه لها من قبل المنظمة انتقادات شديدة.

حقوق المتقاعد

1/4 ما نظرة المنظمة لنظم التقاعد والتأمينات الاجتماعية في دولة الكويت؟
- نحن نعتقد بان النظام التقاعدي في الكويت نظام متقدم ويكفل حقوق المتقاعد ولهذا المطلوب الآن من الحكومة هو دعم مؤسسة التأمينات الاجتماعية حتى تكون قادرة على مواجهة كل المشاكل والصعاب التي تواجهها، مؤسسة التأمينات مؤسسة رائدة وتجربتها مميزة في هذا القطاع.

1/4 هل تعتقد ان حقوق الموظف الكويتي في القطاع الخاص موازية لتلك الحقوق التي يكفلها قانون العمل لموظف خارج دولة الكويت وفي دولة اوروبية مثلا؟؟
- في ظل القانون الحالي تصعب المقارنة فالقانون الحالي قديم، لا يحقق اي مكاسب مادية او معنوية للموظف الكويتي ومن الطبيعي ألا تكون المقارنة عادلة، والمشروع الجديد المقدم بما يحمل مكاسب وحقوقا اكثر، لكن الوضع الحالي للعمالة الوطنية في القطاع الخاص وفي ظل القانون الحالي سيئ جداً.

معايير دولية

1/4 هل اطلعت المنظمة على مشروع قانون العمل الجديد؟
- نعم، واعطينا ملاحظتنا بهذا الشأن وفقا للمعايير الدولية، قدمنا ملاحظتنا للوزارة من خلال خبيرنا الخاص، وننتظر ما سيسفر عنه مناقشة السلطة التشريعية لهذا القانون فلعل وعسى يحمل وضعاً أفضل، ويضمن حقوقاً اكبر ويتجاوز الملاحظات التي ابديناها، ويتفق بالتالي مع توجه منظمة العمل الدولية.

www.alwatan.com.kw